

أثر النظام المصرفي الإسلامي في تحسين الاداء المالي

"دراسة حالة البنك الزراعي السوداني مقارنة من عام 2015م-2016"

The Effect of Islamic Banking System on Improving Financial
Performance "A Case Study of the Agricultural Bank of Sudan
Comparison of 2015-2016" Abstract

محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد¹

جامعة الضعين - السودان

Alzafran2991@gmail.com

تاريخ التسليم: 2019/08/17 تاريخ المراجعة: 2019/11/05 تاريخ القبول: 2019/11/25

Abstract

الملخص

This research aims to define the banking system and its objectives and to define the financial performance in terms of concept and importance and to identify the role of the Islamic banking system in improving financial performance. The importance of the research stems to the scientific research in terms of providing a scientific article on the Islamic banking system and financial performance and the impact of the first on the second, also lies the importance of the possibility of addressing it in the banking aspect of the Agricultural Bank of Sudan.

Keywords: Islamic banking system, financial performance, revenues, expenses.

يهدف هذا البحث التعريف بالنظام المصرفي واهدافه والتعريف بالأداء المالي من حيث المفهوم والاهمية والتعرف على دور النظام المصرفي الإسلامي في تحسين الاداء المالي، كما تتبع أهميته البحث لبحث العلمية من حيث توفير مادة علمية عن النظام المصرفي الإسلامي والاداء المالي وتأثير الأول على الثاني، كما تكمن الاهمية التطبيقية من امكانية التطرق اليه في الجانب المصرفي في البنك الزراعي السوداني.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي الإسلامي، الاداء المالي، الإيرادات، المصروفات.

.ARDL

مقدمة

النظام المصرفي الإسلامي نظام يقوم على أسس الشريعة الإسلامية في تنفيذ المعاملات المالية من أجل تحقيق التنمية ومن أجل تنمية المدخرات المالية التي يعمل عليها ويسعى هذا البحث لدراسة أثر النظام المصرفي الإسلامي في تحسين الاداء المالي من خلال التساؤلات الآتية وهي: ما المقصود بالنظام المصرفي الإسلامي؟ وما هو المقصود بالاداء المالي؟

وما هو أثر النظام المصرفي الإسلامي في تحسين الاداء المالي؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث العلمية من حيث توفير مادة علمية عن النظام المصرفي الإسلامي والاداء المالي وتأثير الاول على الثاني، كما تكمن الأهمية التطبيقية من امكانية التطرق اليه في الجانب المصرفي.

هدف الدراسة: يهدف هذا البحث التعريف بالنظام المصرفي واهدافه والتعريف بالاداء المالي من حيث المفهوم والأهمية والتعرف على دور النظام المالي المصرفي في تحسين الاداء المالي.

منهج الدراسة: كما يتبع البحث مجموعة من المناهج للوصول إلى النتائج منها المنهج الوصفي والذي يتبعه الباحث في وصف النظام المصرفي الإسلامي والاداء المالي، والمنهج الاستقرائي والذي يتبعه الباحث لاستقراء فرضية الدراسة والمنهج المقارن لمقارنة الإيرادات والمصروفات الواردة في تقارير المصرف الزراعي السوداني، والمنهج الاستنباطي والذي يتبعه الباحث لاستنباط المشكلة، والمنهج التاريخي والذي يتبعه الباحث في عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث

فرضية الدراسة: يسعى الباحث في هذا البحث جاهدا لاختبار الفرضية القائلة: يلعب النظام المصرفي الإسلامي دوراً هاماً في تحسين الاداء المالي نظراً لتمييزه عن النظام التقليدي.

هيكل الدراسة: يتكون هذا البحث من مقدمة تحتوي على خطة البحث ومحاو منها المحور الاول يناقش مفهوم النظام المصرفي الإسلامي، ومحور ثاني يناقش الاداء المالي في المصارف الإسلامية، ومحور ثالث يتطرق إلى خلفية عن القطاع المصرفي للبنك الزراعي السوداني وبعضاً من الجوانب المشروقة وتحسينات الاداء المالي من خلال التقارير المالية للبنك في عامي 2015م-2016م.

الدراسات السابقة: دراسة بعنوان تقويم دور التمويل العربي والإسلامي في دعم التنمية في السودان هدفت الدراسة إلى الحكم على مدى اسهام التمويل العربي والإسلامي عبر مؤسسات التمويل العربية، والتمويل بصفه عامه ، في دعم التنمية الاقتصادية في السودان. التوصل الى استراتيجية محددة للتعامل مع مؤسسات التمويل وخاصة العربية والإسلامية التي تقدم تمويلات للتنمية في

السودان. إيجاد حل لمشكله عبء الدين الخارجي للسودان والذي أصبح يمثل عائقاً امام التنمية الاقتصادية. اما فرضيات الدراسة فتتمثل في الآتي - : لم يكن للتمويل العربي والإسلامي اثر في رفع معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال - 2009 الفترة التي اشنت فيها التمويل وهي الفترة من سنة 1986 كان اسهام التمويل بصفه عامه ضعيف في دعم معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 1986 على الرغم من دخول قطاع النفط في تركيبه هيكل الاقتصاد السوداني مؤخراً وبعد عام 1999م الا ان ذلك لم يؤثر في تركيبه هيكل الدين الخارجي للسودان كما تم التوصل إلي ان التمويل العربي الاسلامي، والتمويل بصفة عامة لم يكن له اثر فعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي في السودان. وانه علي الرغم من دخول النفط في تركيبه الهيكل الاقتصادي في السودان الا ان ذلك لم ينعكس في تغيير تركيبه هيكل التمويل الخارجي وان هناك عقبات تقف امام حل مشكلة عبء الدين الخارجي (محجوب، 2010)

كما جاءت دراسة بعنوان اثر سياسات بنك السودان المركزي في التمويل الاصغر وتتمثل مشكلة الدراسة في الآتي: ان قطاع الصناعات الصغيرة من القطاعات المهمة التي تعمل على خلق اضافته مقدرة في الناتج القومي الإجمالي وتضيق دائرة الفقر في الدول الأقل نمواً وأن عدم كفاية التمويل المقدم لهذا القطاع وانعدام المتابعة في حاله تمويله من الجهات المصرفية ادى الى فشل الكثير من المشروعات. بالإضافة إلي عدة أسباب أخرى ، ادت بدورها الى ضعف تمويل الصناعات الصغيرة وانه في كثير من الاحيان ونسبه لمحدويه وامكانيات القطاعات الصغيرة تعجز هذه الصناعات عن توفير الضمانات اللازمة للحصول على التمويل ، وعدم قدرة تلك الصناعات على المنافسة التجارية، اضافته إلى ان الصناعات الصغيرة عرضه للمتغيرات الخارجية بدرجة اكبر من الصناعات الكبيرة. اذن فان دور المصارف ضئيل في هذه القطاعات بالرغم من الاهتمام المتزايد عاما بعد عام من جانب البنك المركزي به من خلال سياساته التمويلية - والسؤال هو ؟ هل تلتزم المصارف بتلك السياسات ؟ والى أي مدى تؤثر سياسات البنك المركزي على منح التمويل الاصغر ؟ وكانت اهداف الدراسة كالتالي:- محاولة تأكيد اهمية هذا القطاع ، ومعرفة معوقات تقديم التمويل اللازم له. توضيح دور واهمية ادارات او وحدات التمويل الاصغر في الجهاز المصرفي مما يتعلق بتمويل صغار المنتجين والحرفيين، (محمد الامين، 2014)

كما وردت دراسة بعنوان دور الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان هدفت الى التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي وكذلك دوره في تحقيق سلامة قرارات التمويل المصرفية والتعرف على الفوائد التي تعود على العميل والمصرف

والاقتصاد الكلي للبلد والسلطة الرقابية والمواطن العادي، وتحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على اختبار الفرضيات التالية : نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي، ونظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العملية الممولة تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي ، و نظام الترميز الائتماني يوفر وكالات معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي اتباع البحث المنهج الوصفي التحليلي الاحصائي توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها : إن المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي والمعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن العمليات الممولة بالجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي . والمعلومات الائتمانية التي يوفرها نظام الترميز الائتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان كما جاءت نتائج الدراسة على كالاتي:- المشروعات الصغيرة ذات مخاطر عالية مما يؤدي الى تمويلها بنسبة ضئيلة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية. ضعف الضمانات اللازمة يحول دون الحصول على التمويل الكافي للمشروعات الصغيرة مما يتسبب في فشلها، عدم التزام المصارف وسياسات البنك المركزي ذات الصلة بقطاع التمويل الاصغر يهدد هذه المشاريع بعدم الإنتاجية (الفتاح، 2013).

يرى الباحث ان الدراسات السابقة تناولت التمويل الاسلامي وسياسات البنك المركزي والتميز الائتماني الا انها لم تتناول اثر النظام المصرفي الاسلامي في تحسين الاداء المالي من عام 2015م-2016م من خلال تقارير البنك الزراعي السوداني

1.1 مفهوم المصارف الإسلامية

تعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية عقائدية تعتمد في عملها على العقيدة الإسلامية، وتسعى إلى تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعاً، عن طريق تجميع الاموال وتوجيهها نحو الاستثمار الامثل (بحي، 2007، ص264) ، وتعرف كذلك بأنها مؤسسات مالية تباشر الاعمال المصرفية مع التزاماتها باجتتاب التعامل بالصيرفة الاسلامية بوصفها تعامل محرم شرعاً (طه، ادارة البنوك، 1999، ص99) ، كما تعرف بأنها مصارف لا اسلامية ، أي أنها لا تتعامل بالفائدة، فهي لا تتلقى الودائع بالفائدة، بل تتلقاها لقاء حصة من الأرباح تحدد نسبتها لا مبلغها مقدماً، ولا تمنح التمويل بالفائدة، وانما تمنحه لقاء حصة من الأرباح تحدد نسبتها بالطريقة نفسها (صاحب، 2002م،

ص36-37) ، كما يتبين مما تقدم ان المصارف الاسلامية تختلف عن المصارف التجارية من حيث اطارها الفلسفي وآلية عملها، وذلك على النحو التالي:

- 1- ان المصارف الاسلامية تزاول نشاطها في اطار الشريعة الاسلامية.
- 2- ان المصارف الاسلامية ترى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلاصاً للإنسان من حالات البطالة والعوز والجهل، لذا فان التنمية من وجهة نظر المصارف الاسلامية ليست مادية فحسب وانما روحية واخلاقية. أي هي تنمية شاملة.
- 3- ان المصارف الاسلامية ترى في المال انه ملكاً لله Ψ وان البشر مستخلفون عليه، لذلك فان الانسان محاسب امام الله تعالى على استخدامه لهذه الاموال.
- 4- ان المال في الاسلام يجب ان يوجه ويحرك من اجل الاستثمار الفاعل لخدمة المجتمع ولا يوجه لغرض الاكتناز.
- 5- ان المصارف الاسلامية ترى ان الضرورات الانسانية تملي عليها ان تركز نشاطها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي عندما تستثمر الاموال في مؤسسات الاعمال، انما تبتغي بلوغ هذه الاهداف النبيلة حصراً، ولهذا فان اموال المصرف الاسلامي هي بمثابة (أمانات) تستثمر على اساس مبادئ المشاركة والمضاربة وغيرها من اوجه الاستثمار الشرعية دون ضمان أي عائد مسبقاً وثابتاً لأصحاب هذه الاموال.
- 6- ان المصارف الاسلامية هي في واقعها مصارف استثمار ذلك ان الاستثمار هو شريان الحياة بالنسبة لها، وان نجاح المصارف الاسلامية ويقائها يعتمد بالدرجة الاساس على كفاءتها الاستثمارية.
- 7- ان المصارف الاسلامية باعتبارها بنوكاً استثمارية او مصارف تمويل بالمشاركة تعتمد على البحث عن فرص التنمية، وهي والحالة هذه تتقابل ايجابياً مع المجتمع وتدعوه للمشاركة في نشاطها الانساني التنموي للصالح العام.

1.2 تطور المصارف الإسلامية واهدافها: لم تأخذ المصارف الإسلامية الإسلامية طابعها المميز والمنظم كمؤسسات تمويل واستثمار الا في اواسط السبعينات، عندما اقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الاسلامية المنعقد بجدة 1974م انشاء المصرف الاسلامي للتنمية (عبد العزيز ، 1977م، ص410) ، ليكون اول مؤسسة تمويلية دولية اسلامية، تهدف الى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الاسلامي، وتتقيد بأحكام الشريعة الاسلامية سواء في أهدافها او في أساليبها (الصاوي، 1990، ص174) ، اعقبه مصرف دبي الاسلامي عام 1975 ليصبح اول

مصرف إسلامي يقيمه الافراد، ثم توالى انشاء المصارف الاسلامية في باقي الدول العربية والإسلامية ومراكز المال العالمية، وازدادت اعدادها لتزيد عن (200) بنكاً في العالم، كما ان عدد المؤسسات النقدية الاسلامية زاد عن (1000) مؤسسة، ويقدر عدد الفروع الخاصة لهذه المؤسسات بعدة آلاف موزعة في اكثر من (40) بلداً من استراليا الى امريكا مروراً بأوروبا ومن آسيا الوسطى إلى افريقيا، وان حجم التعامل المصرفي الاسلامي يصل الى مئات المليارات من الدولارات سنوياً، وحجم موجوداتها زاد عن (140) مليار دولار (مصرف الاقصى، تقرير 1999). وبذلك اصبحت هذه المصارف واقعاً مميزاً لا يستطيع احد تجاهله، وأثبتت وجودها على الساحة المصرفية بعد ان حققت نتائج مذهلة في مجال التمويل وجذب الودائع، وان احد الشواهد على هذا النجاح هو فتح المصارف التقليدية فروعاً للمعاملات الاسلامية، كما حدث في مصرف القاهرة والمصرف العربي وغيرها من المصارف (عبادي، 2003).

اما هدف المصارف الإسلامية الإسلامية فإنها تسعى إلى سد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على اسس اسلامية، فيقوم المصرف الإسلامي بتجميع المدخرات بطرق تكاد تكون قريبة من طريقة المصارف التجارية بفارق واحد، وهو انها لا تدفع فوائد محددة مسبقاً على هذه المدخرات، وإنما تدفع لأصحابها بنسبة من الارباح تحدد مسبقاً، ومن ثم تقوم باستثمار هذه الاموال بطرق تختلف عن المصارف التجارية، حيث تقوم باستثمارها بطرق اباحتها الشريعة الاسلامية التي تستند على مبدأ المشاركة والمضاربة والى غيرها من الطرق الاستثمارية الإسلامي (هاشم، ص 269).

1.2 مفهوم الاداء المالي:

الاداء المالي هو مدي قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة الايرادات من اجل الوفاء بالتزاماتها من أجل تحقيق اهدافها المالية بأقل تكلفة ممكنة (حجاج، 2001م، ص 17)، وهو أيضاً الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة وهي تكاليف مختلفة الأنشطة تعتبر مراكز ربح ومصدر عائد تسهم بهامش الاداء الكلي للبنوك (محمد، 2013، ص 105). وهو أيضاً تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيام بفعل يساعد في الوصول إلى الاهداف المسيطرة (شيتور، 2014، ص 41).

2.2 انواع الاداء

توجد مجموعة من أنواع الاداء يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي معيار مصدر الاداء معيار الشمولية والمعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة وهي كلاتي:

حسب معيار المصدر: وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم اداء البنوك إلى نوعين هما الاداء الذاتي او الداخلي والاداء الخارجي

الأداء الداخلي :

كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه البنوك من الموارد فهو ينتج أساساً من التوليفة التالية:

- **الأداء البشري:** هو أداء أفراد البنوك الذين يمكن إعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم

- **الأداء التقني** ويتمثل في قدرة البنوك على استعمال استثماراتها بشكل فعال؛

- **الأداء المالي :** ويمكن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة؛

- **الأداء الداخلي :** هو أداء متأني من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية. (على، 2002، ص18)

الأداء الخارجي:

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للبنوك، فالبنوك لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة ويظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها البنوك كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب (على، 2002، ص18)

حسب معيار الشمولية:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل البنوك إلى أداء كلي وأداء جزئي.

الأداء الكلي :

يتمثل الأداء الكلي للبنوك في النتائج التي ساهمت جميع عناصرها أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي لها يعني الحديث عن قدرتها على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر

الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، مصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتوجات بأقل التكاليف وأحسن جودة ومصلحة الأف ا رد يجب أن تحقق أفضل مردود والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه.

كما يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى البنوك إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها من وراء تعظيم نواتجها وتدنية استخدام مواردها.

الأداء الاجتماعي

في الحقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها البنوك أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيوداً أو شروطاً فرضها عليها أفراد البنوك أولاً وأفراد المجتمع الخارجي ثانياً.

الأداء التكنولوجي

يكون للبنوك أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافاً تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها البنوك أهدافاً لها.

1.3 الخلفية التاريخية للمصرف: نبذة عن البنك الزراعي السوداني:

يتكون هذا الفصل من نبذة تعريفية عن البنك الزراعي وأهدافه، مراحل تطوره، أداء البنك الزراعي في مجال (التمويل الزراعي، التمويل التنموي، العمل التجاري، العمل المصرفي، تعبئة المدخرات) إضافة إلى دوره في تمويل صغار المنتجين، وعلاقته مع البنك المركزي.

يمثل القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد الوطني ولذلك فهو يحظى بالشريحة الكبرى من الاستثمارات في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويلعب القطاع الزراعي الدور الرئيسي في لاقتصاد السودان ويحتل موقع الصدارة من حيث مساهمته في الناتج القومي والإجمالي والتي تبلغ 48%، كما يستوعب حوالي 75% من القوى العاملة ويساهم بأكثر من 90 % من قيمة الصادرات كما أن الصناعات المحلية تعتمد عليه في توفير احتياجاتها من المواد الخام إضافة إلى أنه المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء حيث يساهم بأكثر من 90 % من المنتجات الغذائية ورغم أن القطاع الزراعي يعتبر صاحب أكبر مساهمة في الناتج القومي المحلي (الكندي، 1999، 41) الإجمالي إلا أن الاستثمار في هذا القطاع ارتبط بصعوبات تتمثل في: ارتفاع نسبة المخاطر الطبيعية وخصائص هذا القطاع، طول دورة رأس المال المستثمر وأجال التمويل، غياب المؤسسات الخدمية المرتبطة بالنشاط الزراعي، انخفاض هوامش التمويل الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، ارتفاع تكلفة التمويل لارتباطه بصغار المنتجين، مما جعل طريق التنمية في البلاد محفوفاً بالمخاطر وكان لزاماً على الدولة أن تتصدى لهذا الأمر وتقوم بإنشاء بنك تنموي متخصص للإسهام في النهوض بالقطاع الزراعي وسد الفجوة التمويلية في هذا القطاع بتوجيه التمويل للقطاعين الأهلي والتعاوني وإلى شرائح صغار المنتجين بهذا القطاع والذين يشكلون قطاعاً واسعاً

يستحوذ على نسبة كبيرة من المساحات الزراعية تنتج معظم المحاصيل الغذائية والنقدية، فقامت بإنشاء البنك الزراعي السوداني والذي تصدى لهذا الدور عبر مسيرته الطويلة الممتدة منذ عام 1957م وحتى الآن.

يعتبر البنك الزراعي السوداني أول مؤسسة وطنية مملوكة للدولة متخصصة في مجال التمويل الزراعي وتعزيز جهود التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وما يرتبط بها من أنشطة فرعية أخرى، صدر قانون تأسيسه في العام 1957 م وقد باشر نشاطه منذ عام 1959 م لتحقيق أغراضه المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من قانونه والتي تتمثل في تقديم التسهيلات اللازمة للنهوض بالزراعة في السودان وتحسينها وذلك بتقديم المساعدة نقدًا أو عينًا للأشخاص الذين يشتغلون بالزراعة وما يتفرع منها بحيث تتم الاستفادة من خدماته على أوسع نطاق ممكن وفي إطار تلك الأغراض فإن أهداف

البنك الزراعي السوداني تشمل:

- 1- تحسين وتطوير وتنمية القطاع الزراعي.
- 2- تقديم التسهيلات التمويلية للمؤسسات في القطاعين المروي والمطري.
- 3- إبرام الاتفاقيات والتعامل في شراء وبيع الآليات والمعدات الزراعية ومدخلات الإنتاج.
- 4- تشييد وتشغيل المخازن وصوامع الغلال.
- 5- إدارة المخزون الاستراتيجي للدولة.
- 6- تخزين وتسويق المحاصيل الزراعية.
- 7- تصدير فائض الإنتاج من المحاصيل.
- 8- استقطاب المدخرات الريفية وإعادة توظيفها لتنمية تلك المناطق الريفية ومناهضة الفقر.
- 9- تنمية المرأة الريفية والأسر المنتجة.

2.3 مراحل تطور البنك الزراعي:

في سبيل أداء الأهداف التي أنشئ من أجلها البنك وخلال مسيرته الطويلة تطور البنك خلال عدة مراحل نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولى (1959) : م 1969 -م: وتغطي العقد الأول من عمر البنك ففي بداية مشواره واجهت الدولة مشكلة إجهام البيوتات التجارية وأسواق المال وعزوفها عن تمويل مشاريع القطن بالنيلين الأبيض والأزرق لتدني أسعاره مما حدى بالدولة لتوجيه البنك لإنقاذ الموقف فظل جل نشاطه) لمحدودية رأس ماله (موجهًا لتمويل مشاريع القطن الخاصة طوال عهده الأول مليًا

لاحتياجاتها من مستلزمات الإنتاج ومدخلاته بجانب القروض النقدية والخدمات عبر عمليات الإنتاج والتسويق (نبذة تعريفية عن البنك الزراعي، إدارة التخطيط، 1998م)

قيام فروع البنك بالقطاع المروي وتقديم خدماته عبرها لمنتجاتي الخضر والفاكهة².

بدأ البنك الزراعي نشاطه في مجال الائتمان الزراعي عام 1959 م برأس مال قدره 5 مليون جنيهاً حتى بلغ رأس المال المصرح له به 15 مليون جنيهاً. أنشئ البنك أساساً لتمويل جميع أنواع المحاصيل الزراعية في أرجاء القطر المختلفة وذلك بمنح صغار المزارعين والجمعيات التعاونية.

المرحلة الثانية (1969 - 1979 م تلي ذلك مشكلة الإنتاج بمناطق الزراعة الآلية وتدني أسعار الذرة لمستوى دون تكلفة حصاده واحتياجاته من الخيش مما جعل المزارعون يفضلون عدم حصاده فتدخل البنك لإنقاذ الموقف بتقديم قروض نقدية كسلفيات للحصاد مع تمويل احتياجاتها من الخيش مما كان له أبلغ الأثر في مواصلة الإنتاج الآلي وتوثيق ارتباطه بخدمات البنك فأنشأ البنك فروعه بالقطاع الآلي والمطري لتتولى تقديم خدماته للنهوض بالزراعة الآلية، وفي عام 1982 م قام البنك الزراعي بتسليف حوالي 422 جمعية بقروض بلغت جملتها الكلية حوالي 4.9 مليون جنية هذا ورغم اللائحة التأسيسية للبنك الزراعي تعطي الأفضلية في إعطاء السلفيات لصغار المزارعين ومتوسطي الحال والجمعيات التعاونية (يوسف، 1999، ص42).

المرحلة الثالثة: (1979 - 1989 م): شهدت الحقبة الثالثة توسعاً ملحوظاً لخدمات البنك بالقطاعين المروي والمطري الآلي ووصولها إلى قطاع الزراعة المطرية التقليدية والعمل بالولاية الشمالية واستبدال السواقي بطلمبات الري الحديث ... الخ فأصبح للبنك 35 فرعاً ومكتباً منتشرة بمناطق الإنتاج الرئيسية الحقت بعشرة منها نوافذ مصرفية. كما شهدت هذه المرحلة ازدهاراً كبيراً لعلاقات البنك مع أسواق المال أثمرت في تنفيذ العديد من المشروعات التنموية وساهمت بسخاء في توفير مستلزمات التنمية الزراعية من الآلات والمعدات وملحقاتها ووحدات الري ومدخلات الإنتاج الموسمية من تقاوي محسنة وخيش وأسمدة ومبيدات مما حقق للبنك الإسهام بفعالية في تطوير أساليب الإنتاج ووسائله بالقطاع الآلي والمروي تطويراً للعملية الإنتاجية في مجال الزراعة.

المرحلة الرابعة: (1989 - 2003 م): امتدت منذ عام 1989 م حيث وجد البنك تفهماً لرسالته وعناية خاصة من قبل الدولة تمثل في العديد من الجوانب نورد منها (الفتاح، 2009م)

1-زيادة رأس المال المدفوع بمعدلات كبيرة من 50 مليون في عام 1989 م إلى 100 مليون عام

1991م إلى ما يقارب 2 مليار جنية في عام 1992 م.

2- السماح للبنك بالانتشار جغرافياً عبر الفروع الجديدة المزدوجة (زراعي/مصرفي) وتعميم نشاطه المصرفي بفروعه القائمة وقفزت فروعه إلى 89 فرعاً حتى عام 1992 م ساهمت بفعالية في دعم موارده التمويلية بجذب المدخرات الريفية وتكامل خدمات البنك لعملائه.

3- السماح للبنك بتوسيع أعماله في مجال الصادرات الزراعية.

4- السماح للبنك بدعم كادره البشري بالخبرات اللازمة وغيرها من أوجه الرعاية في ظل اهتمام الدولة بالنهضة الزراعية والإصلاح الاقتصادي مما هياً للبنك ظروفًا طيبة للانطلاق في أداء رسالته في مجال التنمية الزراعية وتبني مقرراتها وبرامجها وخططها.

المرحلة الخامسة 2003-الآن :

وعبر مسيرته الطويلة فقد ظل البنك يساهم في مجريات التنمية الزراعية والاقتصادية بالبلاد وبمعدلات متفاوتة في ظل مجمل الظروف التي صاحبت مسيرته والتي عبرها استطاع البنك توسيع مجالات أعماله ونشاطاته وتطوير أطره المؤسسية التنظيمية والإدارية والتشريعية وتنويع مصادر موارده المتاحة بشقيها المحلي والأجنبي مما كفل له الإسهام المستمر في جهود التنمية الزراعية والنهوض بالفئات المرتبطة بها. فقد تحقق للبنك انتشاراً جغرافياً واسعاً عبر شبكة من الفروع (السيد، 1997، ص21)

3.3 مقارنة بين تقارير البنك الزراعي السوداني عامي 2015م-2016م:

تقارير البنك الزراعي السوداني حول الاداء المالي من خلال التقارير المالية من عام 2015م-2016م من خلال النظر في الإيرادات والمصروفات وهي كالآتي:

جدول (01) تقارير البنك الزراعي السوداني من عام 2015-2016م:

 البنك الزراعي السوداني 				
الإيرادات والمصروفات مقارنة يونيو 2015-2016				
النسبة	انحراف الزيادة والنقص	يونيو 2016	يونيو 2015	الإيرادات
				إيرادات الأنشطة المصرفية
76%	40,552	93,652	53,100	إيراد خطاب ضمان واعتماد
10%	5,036,101	54,344,218	49,308,117	إيرادات عامة
-2%	462,723	29,798,683	30,261,406	العمولات
22%	92,078	506,550	414,472	عمولة صراف إلى
721%	2,221,586	2,529,802	308,216	أرباح أوراق مالية
-60%	1,111,100	734,713	1,845,813	أرباح محافظ
162%	1,262,566	2,041,441	778,875	رسوم الاستعلام الإلكتروني
-69%	4,246	1,898	6,144	إيرادات بيع شراء عمولة
9%	7,074,814	90,050,957	82,976,143	جملة الأنشطة المصرفية
	0			إيرادات الأنشطة التجارية
20408%	142,919,472	143,619,771	700,299	وفورات تكلفة
-67%	342,996,232	171,535,392	514,531,624	إرباح متاجرة
1062%	33,890,092	37,081,421	3,191,329	إيرادات مخازن
18%	4,891,649	32,228,925	27,337,276	إيرادات الصوامع
520%	5,086,790	6,064,832	978,042	إيرادات تخليص وشحن
-29%	156,208,229	390,530,341	546,738,570	جملة الأنشطة التجارية
	0			إيرادات النشاط الزراعي
47%	68,121,157	213,183,579	145,062,422	إيرادات مباحات
-100%	5,897,353	0	5,897,353	إيرادات سلم
-100%	5,620	0	5,620	إيرادات مقاولات
#DIV/0!	68,728	68,728	0	إيرادات مشاركات
	0	0	0	إيراد مضاريات
41%	62,286,912	213,252,307	150,965,395	جملة النشاط الزراعي
-11%	86,846,503	693,833,605	780,680,108	جملة الإيرادات
	0			المصروفات
-81%	93,411,038	21,499,047	114,910,085	نصيب مودعي ودائع الاستئما
32%	57,567,078	236,490,209	178,923,131	تكلفة العنصر البشري
-12%	9,750,653	74,143,346	83,893,999	الخدمات الإدارية
109%	109,504	210,407	100,903	اهلاك الأصول
-100%	8,294,120	0	8,294,120	مصروفات تأسيس
0%	0	0	0	أرباح وخسائر
0%	282,728	282,728	0	غرامات أخرى
-100%	381,769	0	381,769	حافز العاملين مكافأة تشجيع
-100%	5,354,456	0	5,354,456	العجز والتلف
-96%	10,792,166	489,060	11,281,226	الإدارة التجارية
-17%	70,024,892	333,114,797	403,139,689	جملة المصروفات
-4%	16,821,611	360,718,808	377,540,419	أرباح العام

من الجدول أعلاه يلاحظ الباحث ان الاداء المالي للبنك الزراعي السوداني من عام 2015م- 2016م ظهر عليه نسبة زيادة ونقصان حيث ان جملة ايرادات الانشطة المصرفية عام 2016م بلغت (90.050.957) بنسبة زيادة بلغت (9%) عن عام 2015م اذ بلغت ايراداته المصرفية (82.976.143). كما بلغت جملة ايرادات الانشطة التجارية في عام 2016م (390.530.341) بنسبة نقصان (-29%) من عام 2015م البالغ ايراداته (546.738.570)، بينما بلغت ايرادات النشاط الزراعي وهو جوهر عمل البنك في عام 2016م (213.252.307) بزيادة قدرها (41%) عن عام 2015م البالغ قدرها (150.965.395)، كما ان المصروفات في عام 2016م بلغت (333.114.797) بنسبة نقصان عن عام 2015م بنسبة (17%-) البالغ قدرها (403.139)، كما ان الملاحظ من الجدول اعلاه انخفاض في المصروفات من عام 2016م مقارنة بعام 2015م وزيادة في الايرادات المصرفية والايرادات الزراعية الناتجة من النشاط الزراعي نسبة لاستخدام ادوات التمويل الاسلامي وسياسة النظام المصرفي الاسلامي المتجه نحو النمو من خلال الاستثمار دون الاقراض النقدي الناتج عن الفائدة الربوية.

خاتمة:

مما سبق يتوصل الباحث إلى الافادات الآتية: النظام المصرفي نظام اسلامي قوي يقوم على أوجه استخدام الضوابط الشرعية التي تنظم سير العمل المصرفي القويم الذي يهدف إلى النما وتحسين الاداء المالي العام، كما ان المصارف الإسلامية مصارف ذات طابع نمائي مجتمعي من خلال اشراك المجتمع الزراعي والخدمي والصناعية في محور العمل الاقتصادي النهضوي، كما ان البنك الزراعي السوداني بنك يعمل على تمويل القطاعات الزراعية بصيغ التمويل الاسلامي المعروفة مثل السلم والمربحة والمشاركة والمساقاه والمزارعة وهذا بدوره يعمل على زيادة الموارد المالية له وتقليل الصرف وذلك كما هو واضح من خلال الجدول المذكور آنفاً. كما وصلت زيادة الايرادات المصرفية بنسبة 9% والايرادات الزراعية التي هي جوهر العمل المصرفي الزراعي بنسبة 41% وقله المصروفات بنسبة 17% عن العامي القادم هذا يؤكد دور النظام المصرفي الاسلامي في تحسين الاداء المالي وهذا بدوره يؤكد ويدلل على صحة فرضية البنك.

كما توصي الدراسة بان على المصارف الإسلامية ضرورة التوعية المجتمعية في كيفية استخدام التمويل في الغرض المخصص له واجتتاب المحاذير الشرعية التي تقوده إلى الربا، وان على الجامعات والمعاهد الشرعية والاقتصادية ضرورة الاهتمام بالعمل على ابتكار وتطوير الصيغ الإسلامية وتكيفها مع المجتمع.

المراجع:

- 1- محجوب. عمار عمر محمد ذكي. (2010). تقويم دور التمويل العربي والإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة دكتوراه غير منشورة.
- 2- محمد الأمين، محمد عثمان. (2010). اثار سياسات البنك المركزي على منح التمويل الأصغر - دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني في الفترة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: 2004-2008 رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا.
- 3- الفاتح، الشريف يوسف الطاهر. (2013). نور الهدى محمددين، الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: عمادة البحث العلمي. مجلة العلوم الاقتصادية 2013 - المجلد 14 (العدد 01)
- 4- يحيى. زياد هاشم. (2002). أهمية الإفصاح المحاسبي ومتطلباته في المصارف الإسلامية. تنمية الرافدين. (العدد 07).
- 5- طه. طارق. (1999). إدارة البنوك. المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي. الاسكندرية.
- 6- ابو حمد، رضا صاحب. (2002). إدارة المصارف. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 7- النجار، احمد عبد العزيز. (1977). منهج الصحوة الإسلامية: مصارف بلا فوائد. القاهرة: دار وهران.
- 8- الصاوي، محمد. (1990). مشكلة الاستثمار في المصارف الإسلامية وكيف عالجها الاسلام. مصر: دار الوفاء المنصورة.
- 9- مصرف الأقصى الإسلامي، التقرير السنوي الاول، 1999.
- 10- عبادي، سليمان. (2013). تقييم اداء المصارف الإسلامية في فلسطين. المعهد الفني في الكوفة.
- 11- الكندي، يوسف محمد عثمان. (1999) ورقة مقدمة للاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ندوة البنك الريفي الشامل.
- 12- نبذة تعريفية عن البنك الزراعي. (1998). إدارة التخطيط بالبنك.
- 13- العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب. (2009). التعاونيات ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر. ورقة مقدمة لورشة عمل "حاضر ومستقبل أنشطة 2009م 12/7/2009م، الحوار المتمدن، العدد (17).

- 14- هجو، قسم السيد عيسى. (1997) برنامج إجراءات الإصلاح الاقتصادي السوداني مع التركيز على تلك الموجة نحو ترقية أداء التمويل المصرفي عمومًا وقطاعات الزراعة والأنشطة الصغيرة بصفة خاصة .
- 15- حجاج، فتحية. (2001). تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. جامعة البويرة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر .
- 16- المحاسنة، ابراهيم محمد. (2013). ادارة تقييم الاداء الوظيفي. دار جرير البحرين.
- 17- شيتور، على. (2014). مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي. جامعة بسكرة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية علوم التيسير .
- 18- على. عادل. (2002). الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-قياس وتقييم. جامعة بسكرة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم..